

المبسوط في فقه الإمامية

[105] الحكم والأول أحوط عندنا ، والثاني يدل عليه رواياتنا ، غير أنه إذا علم أنهما كانا فاسقين حين الشهادة نقض حكمه . * * * وأما كيفية البحث فنقدم أولا من الذي يبحث عنه ومتى يبحث عنه ، وجملته أن الشهود ضربان من له شدة عقول يعني وفور عقل وضبط وحزم وجودة تحصيل ، ومن ليس لهم شدة عقول ، يعني هو عاقل إلا أنه ليس بكامل العقل؛ فإذا لم يكن لهم شدة عقول ، فإذا شهد عنده منهم اثنان في غير الحدود وأربعة في الحدود ، فينبغي أن يفرقهم ويسئل كل واحد على حدته ، متى شهد ، وكيف شهد ، وأين شهد ، ومن كتب أولا؟ وبالمداد كتب أو الحبر؟ وفي أي شهر وفي أي يوم؟ وفي أي وقت منه؟ وفي أي محلة؟ وفي أي دار وأي مكان من الدار: في الصفة أو في البيت أو في الصحن؟ فإذا سمع ذلك منه يستدعي الآخر ويسأله كما سأل الأول ، فإن اختلفا سقطت الشهادة وإن اتفقا على ذلك يعطهم . وروي في تفرقة الشهود خبر داود النبي صلى الله عليه وآله وخبر دانيال ، وقد رواه الخاص والعام . وروي أن سبعة خرجوا في سفر ففقد واحد منهم فجاءت امرأته إلى علي عليه السلام وذكرت ذلك له ، فاستدعاهم وسألهم فأنكروا ففرقهم وأقام كل واحد إلى سارية ، وكل به من يحفظه ثم استدعا واحدا فسأله فأنكر فقال علي عليه السلام أكبر فسمعه الباكون فطنوا أنه قد اعترف ، واستدعى واحدا واحدا بعد هذا فاعترفوا ، فقال الأول قد أنكرت ، فقال: قد شهد هؤلاء عليك ، فاعترف فقتلهم علي عليه السلام به . فإذا ثبت أن التفرقة مستحبة ، فإذا ثبتوا مع ذلك على أمر واحد ولم يختلفوا وعطهم ، فقال: شهادة الزور معصية تواعد النبي صلى الله عليه وآله وعليه ، وأن شاهد الزور لا يزول قدماء حتى يتبوء مقعده من النار .